

كتب بالإنجليزية

مجتمع المانحين أن إيجاد مجتمع مدني هو خطوة ضرورية لتحقيق الديمقراطية، وأن الفاعلين الرئيسيين في المجتمع المدني هم المنظمات غير الحكومية. وبالتالي، فإن تفويض المانحين هذه المنظمات أصبح وسيلة لتجريد الدولة من التفويض حتى عندما تكون "الدولة" هي السلطة الوطنية الفلسطينية الضعيفة نسبياً. وينتقد المؤلف بقوة، إقصاء المانحين المنظمات الإسلامية عن فضاء المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن بعض المنظمات اليسارية. واستناداً إلى ذلك، فإن هذا يجري بسبب هيمنة الخطاب ذي الطابع الاستشراقي الجديد (neo-orientalist) الذي يدعي أن فرصة تحديث المنطقة، مع نهاية الحرب الباردة، قد ضاعت، الأمر الذي ساهم في نجاح الحركات الإسلامية. وفي هذا الميدان اقتبس الكاتب من طلال أسد ملاحظته أن تصنيفات مثل "تقليدي" و"حديثي" و"مدني" تخدم هيمنة النزعات التي تعزز دور "المنظمات الحداثية غير الحكومية"، وتقصي تلك الموسومة بأنها "تقليدية" (كالجمعيات الإسلامية أو الخيرية). وشهدت تسعينيات القرن المنصرم نقاشات كثيرة في شأن المجتمع المدني في العالم العربي، ويشير الكاتب إلى ثلاثة متقنين منفين في العالم العربي، فينتقد جزئياً الارتياح المفرط عند عزمي بشارة في شأن المجتمع المدني في

المجتمع المدني الفلسطيني: المانحون الأجانب وسلطة التشجيع والإقصاء

Palestinian Civil Society: Foreign Donors and the Power to Promote and Exclude

Benoit Challand

London: Routledge, 2009. 266 pages.

العربية الإسلامية. وفي جواب عن سؤال عما يعنيه مفهوم المجتمع المدني، رفض شالان اعتبار هذا التعريف كوني الطابع (universalist)، لكنه في الوقت نفسه، يقر بأن من الصعب تجاهل هذا الجانب من التعريف كون الفكرة نشأت أساساً في سياق غربي، مع أن "كثيراً من جوهر فكرة المجتمع المدني هو أمر شائع بين عدة ثقافات بما فيها تلك الموجودة في المشرق العربي" (ص ٧). وقد استخدم الكاتب المفهوم الأنثروبولوجي الفرنسي فيما يتعلق بالترابط (branchement)، كي يعيد وضع محتوى نظرية المجتمع المدني تحت مجهر المساءلة من خلال السياق التاريخي المحدد الذي بواسطته يتم تعزيز المجتمع المدني في المناطق الفلسطينية وتمويله. وهو يرى "أن خطاب المجتمع المدني لا يخدم ازدهار مجتمع مدني فاعل فحسب، بل ناشطين أهليين في حالة صراع مع السلطات المحلية أيضاً" (ص ٧). وتعتقد الكتلة الرئيسية في

هذا الكتاب إحدى أهم **يعتبر** الدراسات في حقل الأدبيات المتنامية عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العالم العربي. فالكاتب يقدم جهداً استكشافياً معمقاً، ولا سيما في أول جزء من الكتاب، للأبعاد النظرية لنظام الدعم، ولوجهات النظر الدولية والمحلية التي تحاول تشجيع عملية الديمقراطية من خلال المنظمات غير الحكومية، بينما يعرض، في الجزء الثاني منه، أوجه التقصير في المجتمع المدني كما ظهرت في عمل ميداني استند إلى ٩٠ مقابلة أجريت مع فلسطينيين عاملين في قطاع الخدمات الصحية وداعمين لدور المنظمات غير الحكومية، ثم يحلل كمية كبيرة من الأدبيات التي أنتجتها تلك المنظمات. وكان الكاتب محقاً في نقده المناقشات ذات الطابع الثقافي الجوهري، كاشفاً بذلك عدم دقة الفكرة المسيطرة على الثقافة في شأن تفسير العجز المفترض للمجتمع المدني في المناطق

المشرق العربي غير القادر على أداء دوره في الفضاءين العام (المستعمر تماماً من طرف الدولة)، والفردي (عشائري جداً، وليس لديه فكرة عن المواطنة). علاوة على ذلك، ينتقد المؤلف سعد الدين إبراهيم (عالم اجتماع مصري) الذي يقصي الحركات الإسلامية عن المجتمع المدني بشكل منهجي، مجدداً أن تلك الحركات عنيفة ومرتبطة ببنية اجتماعية قبلية. فسعد الدين إبراهيم لا يولي الاختلافات بين الأشكال المتعددة للظاهرة الإسلامية أي اهتمام. وعلى العكس من هذا التقويم النقدي لكلا الكاتبين، فإن شالان يشيد بالإدراك الأكثر شمولية للمجتمع المدني الذي يمتلكه عالم الاجتماع السوري برهان غليون. ومع أن شالان لم يتابع النقاش الجاري في هذه المسألة، ولا سيما أن بشارة توصل إلى وجهة نظر متفقة مع موقف غليون، إلا أنه حقق إنجازاً مهماً بقراءته مصادر عربية أساسية لفهم الكيفية التي من خلالها جرى إعطاء المجتمع المدني تصوراً مفهوماً ضمن السياق المحلي.

في الفصل الرابع من الكتاب، يشير المؤلف إلى التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية في المناطق الفلسطينية، لكن المثير في هذا الأمر هو تركيزه على ما بعد سنة ١٩٩٣؛ فمنذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، قرر معظم مسؤولي المنظمات الشعبية والأهلية التابعة لمنظمة التحرير

الفلسطينية، القريبين جداً من حركة "فتح"، أن ينخرطوا في جهد لنيل مناصب وزارية، بينما رفضت المنظمات غير الحكومية، اليسارية والإسلامية، القيام بهذا الأمر. وخلال العام الأول، ظهر بوضوح أن السيطرة السياسية على المنظمات غير الحكومية كانت إحدى قضايا الصراع السياسي بين قيادة "فتح" التي كانت تسيطر على السلطة الوطنية الفلسطينية، والمعارضة الفلسطينية الداخلية المنقسمة بين اليساريين والإسلاميين. فالمنظمات غير الحكومية اليسارية كانت قادرة على مقاومة النظام بالطرق القانونية، بينما عانت المنظمات غير الحكومية الإسلامية (قريبة من "حماس") قمعاً مبرمجاً معنوياً وجسدياً على يد القوى الأمنية. وهذا الانقسام جرى تعزيزه من خلال مصادر التمويل أيضاً؛ فالمنظمات غير الحكومية الموالية لـ "فتح" تلقت تمويلها من السلطة الوطنية الفلسطينية ومن بعض الدول العربية، بينما دعم المانحون الغربيون المنظمات غير الحكومية اليسارية. أما المنظمات غير الحكومية الإسلامية فكان الدعم يأتيها من تبرعات إسلامية شعبية، وفي بعض الأحيان من بعض الدول الإسلامية. وبالتالي، فإن المانحين الدوليين هم، بشكل رئيسي، من دفع نحو تحويل المنظمات غير الحكومية إلى منظمات احترافية بعيدة عن الاستقطاب السياسي، فقد تحولت تلك المنظمات، بالتدريج،

من لجان شعبية مستقطبة سياسياً وتخدم المجتمع في الوقت نفسه، إلى منظمات محترفة مقطوعة الصلة بالأطراف السياسية التي أسستها. وهكذا بات النموذجان الأول والثاني من المنظمات غير الحكومية في قطيعة مع الحساسية الشعبية المؤسمة، بالإضافة إلى أنهما أصبحا عرضة للمساءلة ليس أمام العامة، أو الجمهور الذي ينشطون بين صفوفه، وإنما أمام الذين يقومون بتمويلهما. وهذا الأمر جعلهما أكثر عرضة للانتقاد (منظمات لخدمة رجل واحد، أو "ممالك" نخبوية غير خاضعة للرقابة).

ولا يصنف المؤلف المانحين ككتلة واحدة، وإنما، عوضاً عن ذلك، يبين استراتيجياتهم وأهدافهم المتعددة، ويعيد ترتيبهم في فئات هي: هيئات حكومية؛ منظمات مشتركة؛ مجموعات تضامن؛ محترفون؛ منظمات تنموية؛ منظمات تستند إلى الإيمان؛ منظمات سياسية؛ منظمات إنسانية. كما أنه يُظهر وجود جداول أعمال متعددة لدعم المجتمع المدني استناداً إلى الحجم، أو إلى ما إذا كان هؤلاء المانحون أوروبيين أو غير أوروبيين، ويوضح مدى فاعلية بعض المانحين (المانحون الصغار لا الكبار، والأوروبيون لا غير الأوروبيين) ارتكازاً على قدرتهم على فهم الخصوصيات المحلية. ويكشف المؤلف، في هذا الميدان، تعقيدات، من خلال تقديم صور

جوهر المجتمع المدني لا على بلاغته الخطابية وحدها، وذلك في مخاطرة لدعم مجتمع مدني محدود ومحدد. وقد فشل بعض المانحين في الاعتراف بتنوع الأشكال المحلية للمنظمات غير الحكومية، ولهذا السبب كانوا يركزون على المنظمات المحترفة والبعيدة عن الاستقطاب السياسي والقابلة للتكيف مع المتطلبات التقنية والمهارات التي يطلبها المانحون الكبار. وبالنسبة إلى شالان، فإن هذه المنظمات المحلية يجب أن تستخدم قاموساً وبلاغة محليين، يتلاءم مع مهمات متنوعة ومتطلبات عدة، وذلك من أجل تجسير المسافة بين الحاجات المحلية والتصورات الدولية. هذا الكتاب جهد جيد لفهم فضاء المجتمع المدني في المناطق الفلسطينية، والذي تمت دراسته من خلال عدسة الحركية الاجتماعية السياسية في المشهد المحلي، وكذلك من خلال التفاعل الاستطراذي والمنظماتي مع المانحين الدوليين. ومع ذلك، فإن هناك أوجه قصور في هذه المنهجية هي: أولاً، يفضّل القراء مزيداً من الاستشهادات من واقع العمل الميداني، وقد دهشتُ فعلاً لأن المؤلف لم يزدنا بمسرد عن خبرته الإثنوغرافية ومشاركاته العلمية، إذ إنه عمل في جمعية أوروبية قبل أن ينخرط في كتابة أطروحة الدكتوراه التي تحولت إلى هذا الكتاب. ثانياً، قَدَمَ بيانات

على وجود ثلاثة أبعاد إقصائية خاصة بالمجتمع المدني في المناطق الفلسطينية هي: بعد سياسي؛ بعد اجتماعي؛ بعد أيديولوجي. بالنسبة إلى البعد السياسي، فإن الديناميات الداخلية والخارجية تساهم في إقصاء الفاعلين السياسيين عن أن يصبحوا جزءاً من كينونة التمويل، وينسى المانحون، في هذه الحال، أن اتحادات العمال والأحزاب السياسية هي جزء من المجتمع المدني. وعلى المستوى الاجتماعي، فإن المنظمات غير الحكومية تساهم في إيجاد تفاوت وتفتت جغرافيين بزيادة حجم الطبقات الوسطى عبر توليد طبقة المقاولين التي ترئسها نخبة معلومة منتفعة من صلاتها بالعالم، لكن من غير أن تنجح في توليد ضمير الطبقة الاجتماعية (class-conscience). أخيراً، وبقدر ما يمكن أن تؤخذ الإقصاءات ذات الطابع الأيديولوجي في الاعتبار، فإن المانحين الغربيين والمنظمات غير الحكومية المحلية التابعة لهم يرفضون الاعتراف بوجود منظمات إسلامية وبعض المنظمات الشعبية في المجتمع المدني. وعلى الرغم من أن الكتاب ابتعد عن وضع اللوم كله على المانحين الدوليين، فإن المؤلف يجادل، من خلال استنتاجاته، في أن المانحين، وعضواً عن التركيز على البلاغة الخطابية وعلى دعم مجتمع مدني محدود، كان عليهم أن "ينظروا إلى أبعد من السياج"، ويركزوا على

وتفاعلات بديلة، مثلاً، جمعية المساعدات الشعبية النرويجية (NPA) قامت بتمويل منظمات كبيرة، لكنها قدمت أيضاً تمويلاً أقل إلى منظمات موجودة في تجمعات أصغر في مناطق نائية. وهذه الجمعية هي المنظمة الدولية الوحيدة التي جعلت مناطق طرفية (غزة) مقراً لها، وهي لا تعتمد معايير ثابتة لتلقي التمويل، ولا تطلب عروضاً شاملة من الهيئات الأهلية للحصول على الدعم المادي. وينتقد المؤلف مفهوم الوكالة الأميركية للمساعدات (USAID) لكيفية دعم المجتمع المدني في المناطق الفلسطينية، فروية هذه الوكالة وصلت إلى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من خلال آليات تمويل تربط المنظمات غير الحكومية المحلية بالجمعيات الدولية، من خلال إعداد ملفات كثيرة، ثم تقوم هذه الجمعيات الدولية بضبط النقاش في شأن المجتمع المدني من خلال دورات تدريبية وشروط إجرائية مسبقة للتمويل. وبهذا الأمر يمكنها التقاط عناصر محلية منسجمة مع رؤيتها، بينما تقوم باستبعاد ما تعتبره "معاييراً لعملية السلام"، أو ليس غريباً بشكل كاف. وهي غالباً ما تدعم المنظمات غير الحكومية الأكبر من خلال تشجيع التشابه المؤسساتي (institutional isomorphism) مع المنظمات غير الحكومية الغربية. إن هذا الاستنتاج الموجه يرتكز

أنتجتها المنظمات غير الحكومية من غير أن يتأكد من صدقيتها، نذكر، على سبيل المثال، أن عدد

المنظمات غير الحكومية خُفض إلى النصف بعيد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي بيانات

باتت موضع شك لدى بعض البحوث الأكثر جدية.

ساري حنفي
أستاذ مشارك
في علم الاجتماع في
الجامعة الأميركية في بيروت

كتب بالفرنسية

ومرايا بلاده الساطعة الحضور على الرغم من غيابها.

القاموس العاشق لفلسطين

Dictionnaire Amoureux de la Palestine

Elias Sanbar*
Dessins d'Alain Bouldouyre
Paris: Plon, 2010. 481 pages.

القاموس كفعل مضاد

للنفي

يعبر اختيار صنبر للقاموس كشكل للكتابة عن محاولة لاسترجاع الجغرافيا المصادرة والمستبدلة أسماؤها بالتأريخ والكلمات. ولذلك، يأتي عمله كفعل نفي للنفي، أو كفعل مضاد للتغيب، كي يعيد انطلاقة من أبجديته رسم خريطة لفلسطين، استثنائية كونها تتخطى مكانيتها، وعادية كونها، أصلاً، ملكاً لأناس عاديين بنى الحاليون منهم ذواتهم بعيداً عنها، في مناف أخذوا من كل منها شيئاً أضافوه إلى زادهم ووعيتهم وحياتهم ورغباتهم وموتهم وذاكراتهم المتناقلة. ولعل "الدرشة" بين الكاتب وصديقه الشاعر محمود درويش التي يستهل

ينسج

الياس صنبر من حروف قاموسه: "القاموس العاشق لفلسطين"، عدة أبجديات: أبجدية للغياب والذاكرة؛ أبجدية للصدقة؛ أبجدية للمكان وقصصه وفنونه وسيرة أهله أفراداً

وجماعات؛ فيأتي كتابه انتقاءً لنتف من تاريخ نجد فيه وطناً وقضايا وأصدقاء وضحاً وشعراً وفقداناً وهجرات. تاريخ هو أشبه بالمرايا، مرايا الكاتب الفرد وأمزجته وثنايا ثقافته ولغته،

(* مؤرخ وكاتب ومترجم وسفير فلسطين في الأونيسكو.

والكاتب يهدي كتابه هذا إلى صديقيه دانيال وصوفي بن سعيد. رحل دانيال في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وهو المفكر التروتسكي والكاتب المتخصص بوالتر بنجامين وكارل ماركس، وأحد وجوه ثورة ٦٨ الطلابية في باريس، وأحد قادة الأهمية الرابعة. أما صوفي فهي رفيقة دانيال وقرينته الناشطة معه في أكثر الميادين.

ويندرج الكتاب - القاموس ضمن سلسلة "قواميس عاشقة" التي تصدرها دار "بلون"، وهي تتناول مدناً وبلاداً وفنوناً ونبيذاً، وتزيدها جميعاً أغلفة ورسوم داخلية للفنان ألان بولدوير.